

مشروع الكويت: نمط جديد من أنماط العلاقة

بقلم : هاشم مصطفى الرفاعي
المساعد التنفيذي للعضو المنتدب (مشروع الكويت)
شركة نفط الكويت

يتزايد اعتماد العالم المتمدن اليوم أكثر من أي وقت مضى، وعلى المدى البعيد، على وفرة إمدادات النفط والغاز من هذه المنطقة، حيث تتوفر بأسعار منخفضة نسبياً.

وغني عن البيان أن الدول المستوردة بحاجة للنفط للمحافظة على مستوى المعيشة فيها وتعزيز نموها الاقتصادي. وبالمقابل، فإن العديد من الدول المصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير على عوائد النفط لدعم اقتصادياتها. حيث تشكل الصادرات النفطية لكل من الكويت، وفنزويلا، ونيجيريا، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والعديد من الدول الأخرى ما نسبته ٩٠% من دخول صادرات هذه الدول.

ومن البين أن معدل الطلب العالمي على النفط يزداد على نحو مضطرد، غير أن إنتاج الدول الكبرى يبقى منخفضاً نسبياً. لذا، فإن هناك افتراض أن يقع الاعتماد الكبير على المنتجين الرئيسيين في منطقة الخليج لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط مستقبلاً. وفي هذا الصدد، يلعب تطوير مشاريع إنتاج النفط في الكويت دوراً رئيسياً في توفير الكميات المتصاعدة من تلك الإمدادات.

وفي كلمة له بأحد المنتديات خلال شهر ديسمبر المنصرم، صرح معالي وزير الطاقة الكويتي أنه من المتوقع إنفاق حوالي ٤٠ بليون دولار أمريكي على خطط التوسع في قطاع النفط الكويتي خلال فترة الـ ١٥ - ٢٠ سنة القادمة. غير أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ترى أن "هذه النسبة من الاستثمار ليست كافية".

ومن الملاحظ أن كل من دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق تسعى خلال فترة السنوات العشر الأخيرة لإيجاد آليات تعاقدية متنوعة من أجل تسهيل استقطاب الاستثمار الأجنبي في قطاع الإنتاج النفطي. فهذه الدول مجتمعة تمتلك أكثر من ٥٣% من احتياطات النفط في العالم، وتوفر حالياً ما مقداره ٢٣% من الإنتاج العالمي للنفط، ومن المتوقع أن تلبية ٣١% من متطلبات النفط العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.

ولكي تتمكن دولة الكويت من تحمل جزءاً من عبء مسؤولية تلبية احتياجات الدول الصناعية والنامية من النفط، يتعين عليها رفع معدلات إنتاجها النفطي بزيادة إضافية قدرها حوالي مليوني برميل نفط يومياً. وهذا يشكل تحدياً يصعب على شركة نفط الكويت بمفردها أن تنفذ كامل برنامج التطوير اللازم لبلوغ الهدف الاستراتيجي المتمثل بإنتاج ٤ ملايين برميل يومياً من النفط بحلول عام ٢٠٢٠. لذا، تدعو الحاجة إلى التعاون والمشاركة الفعالة من كافة الجهات المهتمة بغية تحقيق تلك الأهداف.

ولا يستطيع أحد أن ينكر دور شركات النفط العالمية في مساعدة شركة نفط الكويت في معظم مجالات عملها الأساسية والثانوية. وقد أثبتت اتفاقيات الخدمات الفنية التي أبرمت بين الطرفين مردوداً إيجابياً معقولاً، فقد قدرت الشركة مردودها بحوالي خمسة أضعاف ما قد دفعته لشركات النفط العالمية مقابل خدماتها خلال الإثنتي عشرة سنة المنصرمة.

وهنا، نتساءل: لماذا يتعين على شركة نفط الكويت تغيير طبيعة علاقتها مع شركات النفط العالمية في الوقت الذي تبدو معه اتفاقيات الخدمات الفنية ناجحة وتعود بالفائدة على الشركة؟ والجواب على هذا السؤال هو أن شركة نفط الكويت تتحمل اليوم كامل مسؤولية ومخاطرة انتهاج الطرق الجديدة في مشاريع التطوير، وأن مقورها على استخدام وتكييف التكنولوجيا الحديثة بالشكل المطلوب على نحو فعال ما زالت في مهدها.

وتعتبر العلاقة المقترحة بين الكويت وشركات النفط العالمية بخصوص مشروع الكويت، تطوراً طبيعياً عما نحن عليه حالياً. حيث أن هذه المرحلة الثانية من علاقتنا تأخذ بالحسبان الجوانب السلبية والإيجابية التي تملئها العلاقة القائمة. ويعتزم مشروع الكويت توسيع دور شركات النفط العالمية من استشاري الى دور مشغل للحقول، حيث ستعمل هذه الشركات كمقاول يخضع لإرشادات الدولة وإدارتها الإستراتيجية.

وتجدر الإشارة الى أن معظم حقول النفط الكبرى في الكويت لا تزال تنتج منذ أكثر من ٤٠ عاماً، وبأقصى طاقتها أحياناً. ولقد بلغت بعض هذه الحقول العملاقة متوسط أعمارها، بينما ما تزال بقية الحقول بحاجة الى المزيد من الجهود والإدارة الفعالة للمكامن فيها. وتتوفر في نطاق العمل المستقبلي لهذه المكامن هذه الحقول فرص كبرى ومغرية لشركات النفط العالمية العملاقة.

وبالنتيجة، فإن إدخال شركات النفط العالمية في اتفاقية تعاقدية متوازنة المخاطر ومقبولة لدى الطرفين لتطوير مثل هذه المكامن سيؤدي الى تقليل المخاطر على الكويت في ما يتعلق بالمشاريع الرأسمالية، حيث لا تمتلك الكويت المهارات والمعرفة اللازمة لإدارة هذه المشاريع بالقدر المطلوب.

ومن المتوقع أن تجني شركات النفط العالمية مكاسب مناسبة، إذ ستتاح لها فرصة المشاركة في مجالات من صميم كفاءاتها، وعلى مشاريع تعتبر قليلة المخاطرة، عدا أن مستقبل الصناعة النفطية مؤكد وزاهر على المدى البعيد.

ولهذه الأسباب، عملت الكويت على تطوير نموذج اتفاقية تعاقدية بشكل يحفز شركات النفط العالمية لتوفير أفضل أنواع التكنولوجيا والخبرة للكويت التي تنفرد بمثل هذا النموذج من الاتفاقيات، حيث يحظر دستور الدولة أي شكل من أشكال الامتياز أو أي مشاركة بالإنتاج.

وتسعى الكويت الى نمط تعاقدية يحفظ للدولة ملكية النفط كما يوفر لشركات النفط العالمية حافزاً كافياً لتخفيض التكاليف، وتعظيم الإنتاج. ونأمل بأن يستكمل خلال الأيام القليلة القادمة المناقشات في مجلس الأمة الكويتي، والتي تتركز الآن على الإطار التشريعي الذي بموجبه ستسمح دولة الكويت للاستثمارات الأجنبية أن تعمل في قطاع إنتاج النفط.

ولنا وطيد الأمل أن تتمكن الكويت قريبا من صياغة نوع جديد من أنماط التعاقد يجمع التكنولوجيا الحديثة، والمهارات الإدارية، والاحتياطات النفطية الضخمة، مما سيسهم على المدى البعيد في استقرار أسعار النفط، الذي يخدم بالنتيجة الاقتصاد العالمي أيضاً.

ومن المأمول، إدراج مشروع الكويت في مناقصة خلال هذه السنة المالية، وهذا ما سيضيف زخماً قوياً لتطوير قطاع الإنتاج النفطي في الكويت.

وبمشيئة الله العلي القدير، نأمل أن تكفل مساعيها بالنجاح على طريق التميز.